المحاضرة الرابعة: نظرية التبعية (Dependency Theory)

نظرية التبعية، التي نشأت في سياق الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، تمثل إطاراً تحليلياً حاسماً في دراسة العلاقات الدولية والتنمية العالمية. كأستاذ جامعي متخصص في هذا المجال، أرى أن هذه النظرية ليست مجرد نقد تاريخي للنظام الرأسمالي العالمي، بل أداة حية لفهم الديناميكيات الحالية للعولمة. تؤكد نظرية التبعية على أن التنمية في العالم الثالث ليست نتيجة لعوامل داخلية فقط، بل هي مشروطة بعلاقات غير متكافئة مع الدول المتقدمة، حيث يؤدي الاعتماد الاقتصادي إلى تعزيز الفجوات بين المركز (الدول الغنية) والهامش (الدول النامية). هذا الإطار يساعد في تفسير كيف أن التنمية العالمية ليست مساراً خطياً نحو التقدم، بل عملية تاريخية مليئة بالاستغلال. في هذه المقالة، سأستعرض تحليلاً لنموذج المركز-الهامش، مع نقد لنظرية التحديث.[1]

يبدأ فهم نظرية التبعية بتاريخها، حيث نشأت كرد فعل على فشل نماذج التنمية التقليدية في أمريكا اللاتينية وأفريقيا. المفكرون مثل أندريه غوندر فرانك وثيوتونيو دوس سانتوس رأوا أن التنمية في الدول النامية ليست مرحلة انتقالية، بل نتيجة للاندماج غير المتكافئ في النظام الرأسمالي العالمي. على سبيل المثال، أدى الاستعمار إلى تشكيل اقتصادات هامشية تعتمد على تصدير المواد الخام، مما يعيق التنويع الصناعي. في العصر الحديث، يستمر هذا النمط من خلال الاستثمارات الأجنبية التي تعزز الاعتماد بدلاً من الاستقلال. هذا التحليل يبرز كيف أن التبعية ليست مجرد مشكلة اقتصادية، بل سياسية واجتماعية، حيث تؤثر على الهياكل الداخلية للدول النامية.[2]

نموذج المركز-الهامش، الذي طوره فرانك في كتاباته الكلاسيكية، يصف العالم كمنظومة هرمية حيث يسيطر المركز (مثل الولايات المتحدة وأوروبا) على الهامش من خلال التجارة غير المتكافئة والاستثمار. في التنمية العالمية، يؤدي هذا النموذج إلى نقل القيمة الاقتصادية من الهامش إلى المركز، مما يعمق الفقر والتخلف. على سبيل المثال، في أمريكا اللاتينية، يعتمد الاقتصاد على تصدير السلع الأولية مثل النفط والمعادن، بينما يستورد المنتجات الصناعية بأسعار مرتفعة، مما يؤدي إلى تدهور شروط التجارة. هذا التحليل يظهر أن التنمية ليست مسألة داخلية، بل نتيجة للعلاقات الدولية غير العادلة.[3]

في سياق التنمية العالمية، يبرز نموذج المركز-الهامش كأداة لفهم كيف أن الدول النامية محاصرة في دور هامشي يمنعها من الوصول إلى الاستقلال الاقتصادي. على سبيل المثال، في أفريقيا، أدت الاستثمارات الصينية في البنية التحتية إلى زيادة الديون، مما يعيد إنتاج التبعية التاريخية. هذا النموذج يؤكد أن التنمية

---

[1] Barbara Stallings, *Dependency in the Twenty-First Century? The Political Economy of China-Latin America Relations* (Cambridge: Cambridge University Press, 2020), 1-10.

[2] Elisabeth Farny, "Dependency Theory: A Useful Tool for Analyzing Global Inequalities Today?" *E-International Relations*, November 23, 2016, accessed January 29, 2026, https://www.e-ir.info/2016/11/23/dependency-theory-a-useful-tool-for-analyzing-global-inequalities-today/.

[3] Ingrid Harvold Kvangraven and Farwa Sial, "Back to Dakar: Decolonizing International Political Economy through Dependency Theory," *Review of International Political Economy* 30, no. 1 (2023): 1-25.

في الهامش مشروطة باحتياجات المركز، حيث يتم استغلال الموارد الطبيعية دون نقل التكنولوجيا أو بناء قدرات محلية. هكذا، يصبح الفقر ليس نتيجة للتقصير الداخلي، بل للنظام العالمي الذي يعزز التفاوتات[4].

نقد نظرية التحديث يشكل جوهر نظرية التبعية، حيث ترى التحديث أن الدول النامية يمكنها الوصول إلى الازدهار من خلال تقليد النمط الغربي، مثل مراحل نمو روستو. ومع ذلك، ينتقد التبعيون هذا الرأي لأنه يتجاهل العوامل الخارجية مثل الاستعمار والاستغلال الرأسمالي. بدلاً من ذلك، يؤكدون أن التحديث يعزز التبعية، حيث يؤدي الاندماج في السوق العالمي إلى تعميق الفجوات. في العصر الحديث، يظهر ذلك في فشل برامج التكيف الهيكلي التي فرضتها المؤسسات الدولية، مما أدى إلى زيادة الفقر في العديد من الدول النامية[5].

نظرية التحديث، التي سادت في الخمسينيات، تفترض تطوراً خطياً نحو الرأسمالية المتقدمة، لكن التبعية تنتقدها لعدم النظر في السياقات التاريخية. على سبيل المثال، في أمريكا اللاتينية، أدت سياسات التحديث إلى نمو غير متوازن، حيث استفادت النخب المحلية من الاستثمارات الأجنبية بينما عانى الشعب من التهميش. هذا النقد يبرز أن التحديث ليس حلاً، بل جزءاً من المشكلة، إذ يعيد إنتاج الهيمنة الغربية تحت ستار التقدم[6].

ربط التبعية بالفوارق الدولية يظهر في كيف أن السياسات التنموية تعزز التفاوتات. في نظريات التنمية، تؤدي التبعية إلى تركيز الثروة في المركز، مما يعيق الدول النامية من بناء اقتصادات مستقلة. على سبيل المثال، في أفريقيا، أدت اتفاقيات التجارة الحرة إلى تدمير الصناعات المحلية، مما زاد من البطالة والفقر. هذا الربط يؤكد أن الفوارق ليست عرضية، بل هيكلية، ناتجة عن النظام الرأسمالي العالمي[7].

في سياسات التنمية، تربط التبعية الفوارق الدولية بالاعتماد على الاستثمار الأجنبي، الذي غالباً ما يؤدي إلى استنزاف الموارد. في العالم الحديث، يظهر ذلك في علاقات الصين مع أمريكا اللاتينية، حيث أصبحت الصين مركزاً جديداً يعزز الاعتماد على تصدير السلع الأولية، مما يعيق التنويع الاقتصادي. هذا الربط يظهر أن التبعية تتطور، لكنها تظل سبباً رئيسياً للفوارق[8].

---

[4] Barbara Stallings, *Dependency in the Twenty-First Century? The Political Economy of China-Latin America Relations* (Cambridge: Cambridge University Press, 2020), 45-67.

[5] Elisabeth Farny, "Dependency Theory: A Useful Tool for Analyzing Global Inequalities Today?" *E-International Relations*, November 23, 2016, accessed January 29, 2026, https://www.e-ir.info/2016/11/23/dependency-theory-a-useful-tool-for-analyzing-global-inequalities-today/.

[6] Ingrid Harvold Kvangraven and Farwa Sial, "Back to Dakar: Decolonizing International Political Economy through Dependency Theory," *Review of International Political Economy* 30, no. 1 (2023): 10-15.

[7] Barbara Stallings, *Dependency in the Twenty-First Century? The Political Economy of China-Latin America Relations* (Cambridge: Cambridge University Press, 2020), 78-95.

[8] Elisabeth Farny, "Dependency Theory: A Useful Tool for Analyzing Global Inequalities Today?" *E-International Relations*, November 23, 2016, accessed January 29, 2026,

في سياسات التنمية، يُعد مفهوم التبعية (Dependency Theory) أداة تحليلية قوية لفهم كيف تؤثر العلاقات غير المتكافئة بين الدول المتقدمة (الشمال العالمي) والدول النامية (الجنوب العالمي) على محاولات الاندماج الإقليمي. كأستاذ جامعي متخصص في العلاقات الدولية، أرى أن هذه النظرية لا تقتصر على النقد الاقتصادي التاريخي، بل تكشف عن ديناميكيات حديثة حيث يؤدي الاعتماد على الدعم الشمالي – سواء كان مالياً أو تجارياً أو سياسياً – إلى إضعاف الجهود الإقليمية للاندماج في الجنوب، مما يعمق الفوارق الاقتصادية والاجتماعية داخل هذه الدول وبينها. دعني أشرح هذا المفهوم خطوة بخطوة، مع الاستناد إلى أمثلة واقعية من مناطق مختلفة في الجنوب العالمي، لتوضيح كيف يتحول الاندماج الإقليمي من أداة للاستقلال إلى فخ يعزز التبعية.

أولاً، دعنا نفهم السياق النظري. وفقاً لنظرية التبعية، التي طورها مفكرون مثل أندريه غوندر فرانك وسامير أمين، فإن الدول النامية محاصرة في هيكل عالمي يجعل تنميتها مشروطة باحتياجات الدول الغنية. في سياسات التنمية، يُقصد بالاندماج الإقليمي تشكيل تحالفات اقتصادية وسياسية بين دول الجنوب لتعزيز التجارة الداخلية، تقليل الاعتماد على الأسواق الخارجية، وبناء قدرات مشتركة. ومع ذلك، غالباً ما يعتمد هذا الاندماج على دعم خارجي من الشمال – مثل المساعدات المالية، الاستثمارات، أو اتفاقيات التجارة الحرة – لأن الدول النامية تفتقر إلى الموارد الكافية بسبب تراكم التبعية التاريخية (مثل الاستعمار والتجارة غير المتكافئة). هذا الاعتماد يؤدي إلى فشل الاندماج، لأنه يجعل الدول الجنوبية أكثر عرضة للتدخلات الخارجية، ويمنع تطوير سياسات مستقلة، مما يعمق الفجوات الداخلية مثل الفقر، البطالة، والتفاوتات الاجتماعية. بدلاً من أن يصبح الاندماج أداة للتحرر، يتحول إلى آلية تعيد إنتاج الهيمنة الشمالية.

دعنا ننتقل إلى الأمثلة الواقعية لتوضيح هذا. أحد الأمثلة البارزة يأتي من أمريكا اللاتينية، حيث فشل السوق المشترك للجنوب (MERCOSUR) في تحقيق اندماج حقيقي بسبب الاعتماد على الدعم الاقتصادي الخارجي وأزمات التبعية الداخلية. تأسس MERCOSUR في 1991 بين البرازيل والأرجنتين والباراغواي وأوروغواي لتعزيز التجارة الإقليمية وتقليل الاعتماد على الأسواق الشمالية مثل الولايات المتحدة وأوروبا. ومع ذلك، خلال الأزمة الاقتصادية في أواخر التسعينيات، أدى اعتماد البرازيل – أكبر اقتصاد في المنطقة – على الاستثمارات الأجنبية والقروض من المؤسسات الشمالية (مثل صندوق النقد الدولي) إلى قرارات أحادية أضرت بشركائها. في يناير 1999، قررت البرازيل خفض قيمة عملتها بشكل كبير دون استشارة الآخرين، مما أدى إلى زيادة صادراتها على حساب الأرجنتين، التي انهارت اقتصادياً ودخلت في أزمة ديون هائلة بلغت 100 مليار دولار. هذا أثار حرب تجارية داخلية، وأدى إلى تراجع التجارة الإقليمية بنسبة كبيرة، مع زيادة الفقر في الأرجنتين إلى أكثر من 50% من السكان. النتيجة؟ تعمقت الفوارق الإقليمية، حيث استفادت النخب في البرازيل من الاستثمارات الشمالية بينما عانى الآخرون، وتحول MERCOSUR إلى كيان سياسي ضعيف بدلاً من اقتصادي قوي، معتمداً على اتفاقيات خارجية مع الاتحاد الأوروبي للبقاء. هذا المثال يظهر كيف يؤدي الاعتماد على الدعم الشمالي إلى تفكيك الاندماج الداخلي، مما يعمق التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية.

مثال آخر من أفريقيا، حيث يُعد مجتمع التنمية لجنوب أفريقيا (SADC) نموذجاً لفشل الاندماج الإقليمي بسبب التبعية. تأسس SADC في 1992 ليشمل 16 دولة، بهدف تعزيز التجارة الإقليمية وتقليل الاعتماد على التصدير إلى أوروبا والولايات المتحدة. ومع ذلك، اعتمد التمويل الأساسي لبرامجه على مساعدات خارجية، مثل تلك من الاتحاد الأوروبي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، التي غالباً ما تكون مشروطة بسياسات نيوليبرالية تفتح الأسواق للشركات الشمالية. هذا الاعتماد أدى إلى بطء شديد في خفض التعريفات الجمركية، حيث لم يتم تحقيق اتحاد جمركي كامل حتى اليوم، رغم الهدف المعلن لعام 2010.

---

https://www.e-ir.info/2016/11/23/dependency-theory-a-useful-tool-for-analyzing-global-inequalities-today/.

على سبيل المثال، في جنوب أفريقيا، أدى الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية في التعدين إلى زيادة الفقر والبطالة، مع ارتفاع معدلات البطالة إلى أكثر من 30% في دول مثل زيمبابوي وليسوتو، بينما يتم تصدير الموارد الخام إلى الشمال دون تكرير محلي. الصراعات السياسية، مثل تلك في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تفاقمت بسبب التدخلات الخارجية، مما أعاق الاندماج. نتيجة لذلك، بقيت التجارة الإقليمية منخفضة (حوالي 10-15% فقط من إجمالي التجارة)، مقارنة بالاتحاد الأوروبي (حوالي 60%)، مما عمق الفوارق الاجتماعية مثل الفقر المدقع الذي يصيب أكثر من 50% من سكان المنطقة. هنا، يظهر الاعتماد على الدعم الشمالي كعامل يمنع بناء قدرات إقليمية مستقلة، مما يجعل الاندماج شكلياً ويعزز التبعية.

في غرب أفريقيا، يوفر المجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) مثالاً حديثاً على هذا الفشل. تأسس ECOWAS في 1975 لتعزيز الاندماج الاقتصادي والسياسي بين 15 دولة، لكن اعتماده على الدعم الشمالي – مثل المساعدات العسكرية والاقتصادية من فرنسا والولايات المتحدة – جعله عرضة للانهيار. في السنوات الأخيرة، بعد انقلابات في مالي والنيجر وبوركينا فاسو، فرض ECOWAS عقوبات مدعومة من الغرب، مما دفع هذه الدول إلى الانسحاب في يناير 2024 وتشكيل تحالف بديل. هذه الدول توجهت نحو روسيا للحصول على دعم عسكري واقتصادي (مثل توفير الأسلحة والمرتزقة)، مما يعكس تحولاً في التبعية من الغرب إلى الشرق، لكنه لا يزال يعتمد على دعم خارجي. هذا أدى إلى تفكك ECOWAS، مع انخفاض التجارة الإقليمية وارتفاع التفاوتات، حيث يعاني السكان في هذه الدول من نقص في الغذاء والأمن، بينما تستفيد النخب من الدعم الخارجي. الفوارق تعمقت، مع زيادة الهجرة غير الشرعية والبطالة، حيث يبلغ معدل الفقر في المنطقة أكثر من 40%. هذا المثال يبرز كيف يؤدي الاعتماد على الدعم الشمالي (أو الشرقي كبديل) إلى تقسيم الاندماج الإقليمي، مما يعزز التبعية ويفاقم الفجوات الاجتماعية.

أخيراً، في شرق أفريقيا، تظهر اتفاقيات التجارة مع الشمال كيف تعيق الاندماج. على سبيل المثال، اتفاقيات الشراكة الاقتصادية (EPAs) مع الاتحاد الأوروبي، أو الاتفاقيات الجديدة مع المملكة المتحدة بعد بريكست، قسمت المجتمع الاقتصادي لشرق أفريقيا (EAC). كينيا وقعت اتفاقية مع المملكة المتحدة في 2021، مما أدى إلى خفض التعريفات على الواردات البريطانية، لكن هذا أضعف التعريفة الخارجية المشتركة لـ EAC، مما أثار خلافات مع تنزانيا وبوروندي. النتيجة؟ انخفاض التجارة الإقليمية، وزيادة المنافسة غير العادلة من المنتجات الشمالية، مما أدى إلى خسائر في الوظائف في قطاعات مثل الزراعة، وعمق الفوارق حيث استفادت كينيا جزئياً بينما عانت الدول الأخرى من التهميش الاقتصادي. هذا يؤكد أن الدعم الشمالي، من خلال الاتفاقيات، يعمل كأداة لتقسيم الجنوب، مما يمنع اندماجاً حقيقياً ويعزز التبعية.

في الختام، تكشف هذه الأمثلة أن التبعية تحول الاندماج الإقليمي في الجنوب إلى عملية هشة تعتمد على الدعم الخارجي، مما يؤدي إلى فشلها وتعميق الفوارق. لكسر هذه الدائرة، يجب على دول الجنوب التركيز على بناء قدرات داخلية مستقلة، مثل تعزيز التجارة الجنوبية-جنوبية دون شروط خارجية، كما في محاولات AfCFTA الأفريقية، لكن التحدي يكمن في تجاوز التراث التاريخي للتبعية.

مؤتمر داكار عام 1972، الذي جمع مفكرين من أمريكا اللاتينية وأفريقيا، يمثل لحظة تاريخية في تطوير نظرية التبعية كأداة لإزالة الاستعمار من الاقتصاد السياسي الدولي. في هذا المؤتمر، ناقش سامير أمين

وآخرون كيف أن التبعية تعيد إنتاج الهيمنة الاستعمارية، مما يربطها بالفوارق الدولية. هذا التحليل يبرز الحاجة إلى نظريات جنوبية لفهم التنمية[9].

في السياق الحديث، تظل نظرية التبعية ذات صلة لتحليل تأثير الصين كقوة ناشئة. في أمريكا اللاتينية، أدت العلاقات الاقتصادية مع الصين إلى زيادة الاعتماد على التصدير، مما يعيد إنتاج نموذج المركز-الهامش. هذا التطبيق يظهر أن التبعية ليست محدودة بالغرب، بل تتكيف مع التغييرات العالمية[10].

الأزمة المالية العالمية عام 2008 أكدت صلاحية نظرية التبعية، حيث تأثرت الدول النامية بشكل أكبر بسبب اعتمادها على الأسواق الشمالية. هذا يربط التبعية بالفوارق، إذ زادت التفاوتات داخل الجنوب العالمي[11].

نظرية التبعية تنتقد التحديث لأنه يتجاهل الاستغلال الاستعماري، مما يجعل التنمية في الهامش مستحيلة دون إعادة هيكلة النظام العالمي. في أفريقيا، أدت سياسات التحديث إلى زيادة الديون، تعزيزاً للتبعية[12].

مع صعود البرازيل والهند وجنوب أفريقيا (بريكس)، يبدو أن بعض الدول الهامشية تتحدى التبعية، لكن التحليل يظهر أنها لا تزال مرتبطة بالنظام العالمي، مما يعزز الفوارق داخلياً[13].

في سياسات التنمية، تؤدي التبعية إلى فشل الاندماج الإقليمي في الجنوب، حيث يعتمد على الدعم الشمالي، مما يعمق الفوارق[14].

---

[9] Ingrid Harvold Kvangraven and Farwa Sial, "Back to Dakar: Decolonizing International Political Economy through Dependency Theory," *Review of International Political Economy* 30, no. 1 (2023): 5-20.

[10] Barbara Stallings, *Dependency in the Twenty-First Century? The Political Economy of China-Latin America Relations* (Cambridge: Cambridge University Press, 2020), 100-120.

[11] Elisabeth Farny, "Dependency Theory: A Useful Tool for Analyzing Global Inequalities Today?" *E-International Relations*, November 23, 2016, accessed January 29, 2026, https://www.e-ir.info/2016/11/23/dependency-theory-a-useful-tool-for-analyzing-global-inequalities-today/.

[12] Ingrid Harvold Kvangraven and Farwa Sial, "Back to Dakar: Decolonizing International Political Economy through Dependency Theory," *Review of International Political Economy* 30, no. 1 (2023): 15-25.

[13] Barbara Stallings, *Dependency in the Twenty-First Century? The Political Economy of China-Latin America Relations* (Cambridge: Cambridge University Press, 2020), 130-150.

[14] Elisabeth Farny, "Dependency Theory: A Useful Tool for Analyzing Global Inequalities Today?" *E-International Relations*, November 23, 2016, accessed January 29, 2026, https://www.e-ir.info/2016/11/23/dependency-theory-a-useful-tool-for-analyzing-global-inequalities-today/.

النقاشات الحديثة حول التبعية تركز على الاستعمار الرقمي، حيث تسيطر الشركات الغربية على البيانات، تعزيزاً للتبعية في العصر الرقمي[15].

في أفريقيا، أدت الاستثمارات الصينية إلى تبعية جديدة، حيث يتم استغلال الموارد دون تنمية محلية، مما يربط النظرية بالواقع الحالي[16].

نظرية التبعية توفر أداة لفهم كيف أن جائحة كوفيد-19 زادت من الفوارق، حيث عانت الدول النامية أكثر بسبب اعتمادها على الإمدادات الخارجية[17].

تطبيق نظرية التبعية على جائحة كوفيد-19، خاصة في تفسير كيف زادت هذه الجائحة من الفوارق الدولية والداخلية. نظرية التبعية، التي تركز على العلاقات غير المتكافئة بين المركز (الدول الغنية في الشمال العالمي) والهامش (الدول النامية في الجنوب العالمي)، توفر إطاراً تحليلياً يفسر كيف أن الاعتماد على الإمدادات الخارجية – سواء كانت لقاحات، أدوية، أو معدات طبية – لم يكن مجرد مشكلة لوجستية، بل جزءاً من هيكل استغلالي تاريخي يعيد إنتاج التفاوتات. خلال الجائحة، أدى هذا الاعتماد إلى تفاقم الفقر، الوفيات، والانهيار الاقتصادي في الدول النامية، بينما سمح للدول الغنية بالتعافي الأسرع.

أولاً، دعنا نفهم السياق النظري. وفقاً لنظرية التبعية، التي طورها مفكرون مثل أندريه غوندر فرانك وسامير أمين، فإن الدول النامية محاصرة في نظام رأسمالي عالمي يجعل تنميتها مشروطة باحتياجات المركز، مما يؤدي إلى نقل القيمة الاقتصادية من الهامش إلى المركز. في سياق كوفيد-19، أصبح هذا واضحاً من خلال الاعتماد على الإمدادات الخارجية، حيث سيطرت الشركات الدوائية في المركز (مثل فايزر وموديرنا في الولايات المتحدة) على براءات الاختراع والإنتاج، مما جعل الدول النامية تابعة تماماً. هذا الاعتماد لم يؤدِ فقط إلى تأخير الوصول إلى اللقاحات، بل زاد من الفوارق الداخلية، حيث استفادت النخب المحلية في الهامش من الاستثمارات الأجنبية بينما عانى الفقراء من نقص الرعاية الصحية. على سبيل المثال، في أفريقيا، أدى نقص اللقاحات إلى زيادة الوفيات الإضافية بنسبة كبيرة، مع تقديرات تصل إلى ملايين الوفيات غير المسجلة بسبب عدم القدرة على الاختبار أو العلاج.[18]

---

[15] Ingrid Harvold Kvangraven and Farwa Sial, "Back to Dakar: Decolonizing International Political Economy through Dependency Theory," *Review of International Political Economy* 30, no. 1 (2023): 25-30.

[16] Barbara Stallings, *Dependency in the Twenty-First Century? The Political Economy of China-Latin America Relations* (Cambridge: Cambridge University Press, 2020), 160-180.

[17] Elisabeth Farny, "Dependency Theory: A Useful Tool for Analyzing Global Inequalities Today?" *E-International Relations*, November 23, 2016, accessed January 29, 2026, https://www.e-ir.info/2016/11/23/dependency-theory-a-useful-tool-for-analyzing-global-inequalities-today/.

[18] Kvangraven, Ingrid Harvold, and Farwa Sial. "Back to Dakar: Decolonizing International Political Economy through Dependency Theory." Review of International Political Economy 30, no. 1 (2023): 1-25.

في أحد أبرز الأمثلة الواقعية، نجد برنامج COVAX – الذي أُنشئ لضمان توزيع عادل للقاحات – يعكس جوهر نظرية التبعية. كان COVAX مبادرة مشتركة بين منظمة الصحة العالمية والتحالف العالمي للقاحات، لكنه اعتمد بشكل كبير على التبرعات من الدول الغنية والشركات الدوائية في المركز. ومع ذلك، فشل البرنامج في تحقيق أهدافه، حيث وصلت فقط نسبة صغيرة من اللقاحات إلى الدول النامية في الوقت المناسب. على سبيل المثال، بحلول يونيو 2022، لم يتم تسليم سوى أقل من 50% من 2.1 مليار جرعة الموعودة، وكانت الكثير منها قريبة الانتهاء صلاحيتها (أكثر من ثلثيها تنتهي في أقل من 3 أشهر). هذا أدى إلى زيادة الفوارق، حيث احتكرت الدول الغنية (التي تمثل 14% من سكان العالم) أكثر من نصف الجرعات الأولية البالغة 7.5 مليار، مما ترك الدول النامية تعاني من انتشار الفيروس وظهور متحورات جديدة. في أفريقيا، على سبيل المثال، بلغت نسبة التطعيم أقل من 10% في بعض الدول مثل نيجيريا حتى منتصف 2021، مقارنة بأكثر من 70% في أوروبا، مما أدى إلى زيادة الفقر المدقع بنحو 97 مليون شخص عالمياً، معظمها في الجنوب العالمي.[19]

نموذج آخر يبرز كيف زادت الجائحة من الفوارق هو الاعتماد على سلاسل التوريد العالمية، التي تعكس هيكل المركز-الهامش. في نظرية التبعية، تكون الدول النامية مصدرة للمواد الخام أو العمالة الرخيصة، مما يجعلها عرضة للصدمات الخارجية. خلال كوفيد-19، أدى إغلاق المصانع في المركز إلى إلغاء الطلبات في الهامش، مما أثر على ملايين العمال. في بنغلاديش، على سبيل المثال، فقدت صناعة الملابس – التي تعتمد على الطلبات من العلامات التجارية الغربية مثل H&M وZara – ملايين الوظائف، حيث ألغت الشركات طلبات بقيمة 3 مليارات دولار في الأشهر الأولى من الجائحة. هذا أدى إلى زيادة البطالة بنسبة 30% بين النساء العاملات، وزيادة الفقر في المناطق الريفية، بينما تعافت الشركات في المركز بفضل الدعم الحكومي. هذا الاعتماد على الإمدادات الخارجية لم يقتصر على السلع، بل امتد إلى المساعدات المالية، حيث ارتفع الدين العام في بنغلاديش بنسبة 10% من الناتج المحلي الإجمالي بسبب القروض من صندوق النقد الدولي، الذي فرض شروطاً نيوليبرالية تعزز التبعية.[20]

في أمريكا اللاتينية، توفر الجائحة مثالاً صارخاً على كيف أن التبعية على الإمدادات الطبية الخارجية عمقت الفوارق الاجتماعية. الدول مثل البرازيل والمكسيك، التي تعتمد على استيراد المعدات الطبية واللقاحات من الولايات المتحدة والصين، واجهت نقصاً حاداً في الأكسجين والأسرة الطبية. في البرازيل، خلال ذروة الجائحة في 2021، مات آلاف الأشخاص في ماناوس بسبب نقص الأكسجين، الذي كان يعتمد على الإمدادات من فنزويلا والولايات المتحدة، لكن التأخيرات بسبب السياسات الجمركية والاحتكار أدت إلى كارثة. هذا زاد من الفوارق، حيث بلغت الوفيات بين السكان الأصليين والفقراء ضعفي تلك بين الأغنياء، مع زيادة الفقر إلى 27% من السكان. من منظور التبعية، كان هذا نتيجة للاندماج غير المتكافئ في السوق العالمي، حيث تمنع براءات الاختراع نقل التكنولوجيا، مما يجعل البرازيل تابعة رغم إمكانياتها الصناعية.[21]

أما في أفريقيا، فإن الاعتماد على الإمدادات الخارجية للاختبارات والعلاجات كشف عن هشاشة النظم الصحية الناتجة عن التبعية التاريخية. في جنوب أفريقيا، على سبيل المثال، اكتشفت المتحور أوميكرون

---

[19] Storeng, Katerini T., Antoine de Bengy Puyvallée, and Felix Stein. "Covax and the Many Meanings of Pharmaceutical Value." BMJ Global Health 6, no. Suppl 3 (2021): e007415

[20] Anner, Mark. "Abandoned? The Impact of Covid-19 on Workers and Businesses at the Bottom of Global Garment Supply Chains." Penn State Center for Global Workers' Rights (2020): 1-45.

[21] Buss, Paulo Marchiori, and Sebastian Tobar. "COVID-19 and Health Opportunities in Latin America-A Personal View." Frontiers in Public Health 8 (2020): 568002.

في نوفمبر 2021، لكن الدول الغنية ردت بحظر السفر، مما أضر بالاقتصاد السياحي بدلاً من دعم الإنتاج المحلي للقاحات. رغم وجود مراكز بحثية مثل معهد Aspen، منعت الشركات مثل موديرنا نقل تكنولوجيا mRNA، مما جعل جنوب أفريقيا تعتمد على تبرعات متأخرة من خلال COVAX. هذا أدى إلى زيادة الوفيات الإضافية بنحو 81% في الدول المتوسطة الدخل مقارنة بـ15% في الدول الغنية، وزيادة الفقر بنسبة تصل إلى 20% في دول مثل كينيا ونيجيريا، حيث توقفت البرامج الصحية الأخرى مثل مكافحة السل، مما أدى إلى 500 ألف وفاة إضافية في 2020 وحدها.[22]

من الناحية الاقتصادية، زادت الجائحة من الفوارق من خلال الخروج السريع لرؤوس الأموال من الدول النامية، وهو ظاهرة تتناسب مع نظرية التبعية التي ترى فيها نقل الثروة إلى المركز. في الهند، على سبيل المثال، شهدت الأسواق المالية خروجاً للاستثمارات الأجنبية بقيمة 16 مليار دولار في الأشهر الأولى من 2020، مما أدى إلى انخفاض قيمة الروبية وارتفاع التضخم. هذا الاعتماد على الرأسمال الأجنبي جعل الحكومة غير قادرة على تقديم دعم مالي كافٍ، حيث بلغ التحفيز الاقتصادي أقل من 2% من الناتج المحلي مقارنة بـ10% في الولايات المتحدة. نتيجة لذلك، زاد الفقر الريفي بنسبة 15%، مع فقدان 122 مليون وظيفة، معظمها في القطاع غير الرسمي، مما عمق الفجوة بين الأغنياء في المدن والفقراء في الريف.[23]

في سياق السياسات المالية، كشفت الجائحة عن التبعية في الردود الحكومية، حيث كانت الدول النامية محدودة في قدرتها على الإنفاق بسبب الديون المتراكمة. في باكستان، على سبيل المثال، بلغ التحفيز المالي 2% فقط من الناتج المحلي (حوالي 5 مليارات دولار)، مقارنة ببرامج ضخمة في الدول الغنية، مما أدى إلى زيادة البطالة إلى 6.5% وزيادة الفقر إلى 40% من السكان. هذا يعكس التبعية على المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد، الذي قدم قروضاً مشروطة بإصلاحات نيوليبرالية، تعزز الاعتماد بدلاً من الاستقلال.[24]

بالإضافة إلى ذلك، أدت الجائحة إلى تعزيز التبعية الرقمية، حيث اعتمدت الدول النامية على المنصات الرقمية الغربية للتعليم عن بعد والعمل. في إندونيسيا، على سبيل المثال، أدى نقص البنية التحتية الرقمية إلى حرمان ملايين الطلاب من التعليم، مما زاد من الفوارق التعليمية بنسبة 20% بين المناطق الحضرية والريفية. هذا الاعتماد على شركات مثل غوغل وزووم، التي تسيطر على البيانات، يعيد إنتاج الهيكل التبعي.[25]

---

[22] Nkengasong, John N., et al. "The Global Response to the COVID-19 Pandemic." Med 2, no. 1 (2021): 3-6.

[23] Ghosh, Jayati. "The Pandemic and the Global Economy." Economic & Political Weekly 55, no. 28-29 (2020): 7-8.

[24] Chohan, Usman W. "A Post-Coronavirus World: 7 Points of Discussion for a New Political Economy." CASS Working Papers on Economics & National Affairs (2020): 1-20.

[25] Sumarto, Sudarno. "COVID-19 and Inequality in Indonesia." SMERU Research Institute (2021): 1-15.

في الختام، توفر نظرية التبعية تفسيراً قوياً لكيف أن كوفيد-19، من خلال الاعتماد على الإمدادات الخارجية، لم يكن حدثاً طبيعياً محايداً، بل عاملاً يعمق الفوارق الهيكلية. الأمثلة من أفريقيا، أمريكا اللاتينية، وآسيا تظهر الحاجة إلى إعادة هيكلة النظام العالمي لتحقيق استقلال حقيقي.[26]

العلاقة بين التبعية والتغير المناخي تظهر في كيف أن الدول الهامشية تتحمل عبء التلوث الناتج عن استهلاك المركز، مما يعزز الفوارق البيئية[27].

يستمر تحليلنا لنظرية التبعية في سياق التنمية العالمية المعاصرة، حيث أصبحت النظرية أكثر تطوراً لمواجهة التحديات الجديدة مثل العولمة الرقمية والأزمات البيئية. كأستاذ في العلاقات الدولية، أرى أن التبعية لم تعد مقتصرة على التبادلات التجارية التقليدية، بل امتدت إلى مجالات مثل استخراج البيانات والذكاء الاصطناعي، حيث يصبح الهامش مصدراً للقيمة الرقمية التي يستفيد منها المركز. في العقود الأخيرة، خاصة من 2005 إلى 2025، تطورت النظرية لتشمل "التبعية الرقمية"، حيث تعيد المنصات الرقمية الكبرى مثل غوغل وأمازون إنتاج الهيكل الهرمي العالمي من خلال استخراج البيانات من الدول النامية دون تعويض عادل، مما يعمق الفجوات الاقتصادية والمعرفية. هذا التطور يجعل النظرية أداة فعالة لفهم كيف أن الاندماج الرقمي، بدلاً من أن يكون تحرراً، يصبح شكلاً جديداً من الاستعمار الرقمي[28].

مع تطور العولمة، أصبح نموذج المركز-الهامش أكثر تعقيداً، حيث ظهرت "الأطراف شبه المركزية" مثل الصين والهند، التي تمارس هيمنة إقليمية على دول أضعف بينما تبقى تابعة للمركز الغربي في جوانب مثل التكنولوجيا. في أمريكا اللاتينية، على سبيل المثال، أدت الاعتماد على تصدير السلع الأولية إلى نمو غير متوازن، حيث يتم استخراج القيمة من خلال المنصات الرقمية التي تسيطر عليها الشركات الأمريكية، مما يحد من الابتكار المحلي ويعزز الفقر الرقمي. هذا التحليل ينتقد نظرية التحديث لأنها تفترض اندماجاً إيجابياً في السوق العالمي، بينما في الواقع يؤدي هذا الاندماج إلى تعزيز التبعية، كما رأينا في أزمة كوفيد-19 التي كشفت عن هشاشة الدول النامية أمام الاعتماد على الإمدادات الرقمية الخارجية.[29]

نقد النظرية الكلاسيكية للتبعية يركز على اتهامها بالحتمية الاقتصادية، حيث تجاهلت في البداية دور الوكالة المحلية والعوامل الثقافية، لكن الإصدارات الحديثة مثل "التبعية الجديدة" دمجت منظورات ما بعد الاستعمار لتأكيد أهمية المقاومة المحلية. في العصر الرقمي، أصبحت التبعية تتجلى في سيطرة الخوارزميات على الحياة اليومية، حيث تفرض المنصات الغربية معاييرها على الدول النامية، مما يؤدي

---

[26] Fischer, Andrew M. "The Dark Sides of Social Policy: From Neoliberalism to Resurgent Right-Wing Populism." Development and Change 51, no. 2 (2020): 371-397.

[27] Ingrid Harvold Kvangraven and Farwa Sial, "Back to Dakar: Decolonizing International Political Economy through Dependency Theory," *Review of International Political Economy* 30, no. 1 (2023): 30-35.

[28] A Comprehensive and Critical Literature Review of Dependency Theory from 2005 to 2025 in the Context of the Digital Age, Preprints.org, 2025.

[29] A Comprehensive and Critical Literature Review of Dependency Theory from 2005 to 2025 in the Context of the Digital Age, Preprints.org, 2025.

إلى استعمار معرفي يحد من السيادة الرقمية. هذا النقد يربط الفوارق الدولية بسياسات التنمية التي تعتمد على الاستثمار الأجنبي، الذي غالباً ما يؤدي إلى استخراج القيمة بدلاً من بناء قدرات محلية مستدامة.[30]

في سياق الأزمة الاجتماعية-البيئية العالمية، تؤكد نظرية التبعية على أن الهيكل التبعي الموروث من الاستعمار لم يتغير جوهرياً، حيث يستمر في تقسيم العالم إلى مركز يستفيد من موارد الهامش. العولمة النيوليبرالية تعزز هذا من خلال التبادل غير المتكافئ، الذي يشمل ليس فقط النقل الاقتصادي بل أيضاً النقل البيئي، حيث يتحمل الهامش تكاليف التدهور البيئي الناتج عن استهلاك المركز. على سبيل المثال، في الجنوب العالمي، أدت استراتيجيات التصدير إلى استنزاف الموارد الطبيعية، مما يعمق الأزمة المناخية ويؤثر على الفقراء بشكل أكبر.[31]

الاقتراحات للانتقال الإيكوسوشيالي تشمل "الانفصال" في الجنوب العالمي، وهو كسر الروابط مع السوق الرأسمالي من خلال التخطيط الديمقراطي الاقتصادي والبيئي، مع التركيز على الاحتياجات الاجتماعية بدلاً من الربح. في الشمال، يأتي "النمو السلبي" كحل لتقليل الاعتماد على السوق، مع إعادة هيكلة ديمقراطية للعدالة الاجتماعية واستعادة النظم البيئية. هذا التقاطع بين النظرية التبعية والإيكوسوشيالية يقترح تحالفاً عالمياً بين "البروليتاريا البيئية" لتجاوز هيمنة الرأسمال، مما يربط الفوارق الدولية بضرورة تغيير جذري في سياسات التنمية.[32]

تجديد نظرية التبعية يمكن أن يتم من خلال أعمال والتر رودني، الذي دمج التكوين الدولي للرأسمالية مع تشكيل الطبقات، مما يتجنب الفصل بين الهياكل الداخلية والدولية. في عمله عن تجارة الرقيق، أبرز رودني كيف ساهمت التسلسلات الطبقية في أوروبا وأفريقيا في بناء النظام الرأسمالي المبكر، مما يوفر قوة تحليلية لفهم الاستغلال غير الحر في التاريخ الرأسمالي. هذا النهج يعزز النظرية بتوفير حساب تجريبي لأشكال السيطرة على العمل في السياقات الاستعمارية، مثل غيانا البريطانية.[33]

حدود عمل رودني تكمن في إهمال كتابه الأخير بسبب تركيزه على البحث الأولي، وعدم شموليته مقارنة بأعمال سابقة، بالإضافة إلى نشره بعد وفاته في سياق انحسار مشروع العالم الثالث. ومع ذلك، يظل ذا صلة للدراسات التنموية المعاصرة، حيث يساعد في تجاوز الإطارات الصلبة وفهم التحكم المتنوع في العمل، كما يوضح الخلافات السياسية حول العرق والطبقة دون تصغير أحدهما.[34]

صعود الصين لا يقوض نظرية التبعية بل يعيد تأكيد صلتها، حيث تظهر الصين كدور مزدوج: تابعة عالمياً (اعتماد تكنولوجي، انخفاض شروط التجارة، تعديلات اقتصادية دورية) ومركز إقليمي في جنوب شرق آسيا عبر مبادرة الحزام والطريق. في أسيان، أدت الاستثمارات الصينية إلى عدم توازن تجاري وفخاخ

---

[30] A Comprehensive and Critical Literature Review of Dependency Theory from 2005 to 2025 in the Context of the Digital Age, Preprints.org, 2025.

[31] Global Structure of Dependency and Socio-ecological Crisis: Intersecting Delinking and Degrowth for an Ecosocialist Transition, Taylor & Francis, 2025.

[32] Global Structure of Dependency and Socio-ecological Crisis: Intersecting Delinking and Degrowth for an Ecosocialist Transition, Taylor & Francis, 2025.

[33] Renewing Dependency Theory: The Case of Walter Rodney, Developing Economics, 2025.

[34] Renewing Dependency Theory: The Case of Walter Rodney, Developing Economics, 2025.

ديون، مثل في لاوس، مما يعيد إنتاج الهيكل الهرمي. هذا يظهر كيف تستمر النظرية في تحليل اللامساواة الحديثة دون تعريف موحد.[35]

مفهوم "الديمقراطية التابعة" يعد تكييفاً لنظرية التبعية في علم الاجتماع السياسي، حيث توجد الديمقراطية في موقع تابع ضمن النظام الرأسمالي العالمي ما بعد الإمبريالي. هذا يفسر فشل الديمقراطية في الجنوب في ضمان المشاركة السياسية والإدراج الاقتصادي، بسبب التبعية للهيمنة الخارجية، مع أمثلة من أمريكا اللاتينية حيث تعزز الديمقراطية الانتخابية الاستقرار الرأسمالي دون تغيير جذري.[36]

[35] The Rise of China: (Ir)relevance of Dependency Theories, ISC MFA, 2024.

[36] Towards a theory of dependent democracy, SAGE Journals, 2024.